نضال الشعب

الاثنين 2026/8/24 | دورية أسبوعية شاملة تصدر عن جبهة النضال الشعبي الفلسطيني | العدد رقم (201)

بذكرى احراقه الـ57..
المسجد الأقصى المبارك سيبقى عنوانا للهوية الفلسطينية والعربية والإسلامية للقدس

الانتخابات الفلسطينية والدور الإقليمي لإعادة هندسة النظام السياسي الفلسطيني

افتتاحية العدد

لا خيار ولا طريق سوى الاحتكام إلى الشعب وصناديق الاقتراع لدمقرطة النظام السياسي الفلسطيني وتطويره وإصلاحه، باعتبار ذلك مطلباً وحاجة فلسطينية تفرضها حالة تآكل النظام السياسي الفلسطيني القائم، وتقادم آلياته وطريقة تمثيله، ارتباطاً بالتحول الطبيعي للحركة الوطنية الفلسطينية وانتقالها من مرحلة الثورة إلى مرحلة الدولة.

ولقد كان لمرسوم الرئيس، في هذا السياق السياسي، بتحديد موعد لإجراء الانتخابات التشريعية الفلسطينية في الثامن والعشرين من نوفمبر/تشرين الثاني القادم، طريق وحيد لتجديد بنية المؤسسات الفلسطينية وشرعيتها، والحفاظ على وحدة الشعب والأرض عبر النظام الانتخابي القائم على التمثيل النسبي الكامل، ونسبة الحسم البالغة 1%، واعتبار الوطن دائرةً انتخابية واحدة، وتكليف لجنة الانتخابات بالإعداد لإجرائها طبقاً للقانون.

نستطيع القول إنه، مع بدء الترتيبات المتعلقة بالتحضيرات، بدأ العد العكسي والاستعدادات لدى كافة القوى السياسية والمكونات الاجتماعية، بفتح حوارات فيما بينها لصياغة تحالفات وائتلافات وقوائم انتخابية، كما جرت العادة في تجاربنا الانتخابية السابقة، وما يميز هذه الانتخابات عن غيرها من الانتخابات السابقة مجموعة من العوامل والمؤثرات الداخلية والخارجية، أهمها:

التدخل الإقليمي الفج في تجميع المتناقضات من قوى ومكونات سياسية، ما يجمعها الإرادة الإقليمية بإعادة هندسة النظام السياسي الفلسطيني بما يتلاءم ومتطلبات المرحلة القادمة، الناجمة عن صياغة نظام إقليمي جديد بعد انتهاء حرب الخليج، التي فرضت تداعياتها متغيرات تتطلب صياغة نظام إقليمي، طبقاً لموازين القوى الجديدة ولأطراف لها مصالح مشتركة أو متناقضة، لكن المهم هو طبيعة انسجام النظام الفلسطيني مع هذه المتغيرات.

وإذا ما كان أيضاً القاسم المشترك الأعظم للقوى التي أعلنت عن تحالفها في القاهرة، وما زالت تنتظر إجابات من قوى تعتبر نفسها من يسار منظمة التحرير الفلسطينية للانضمام إلى هذا التحالف الذي أطلق عليه «التحالف الوطني»، هو إنهاء هيمنة حركة فتح على النظام السياسي الفلسطيني الممتدة منذ أواخر ستينيات القرن الماضي، والرئيس محمود عباس الذي يقوّض المنظمة والسلطة والدولة وحركة فتح؛ فلا يبدو الأمر أنه انقلاب ديمقراطي عبر صناديق الاقتراع، وهو حق مشروع لأي قوة سياسية أو تحالف من قوى ومكونات سياسية للوصول إلى السلطة بالوسائل الديمقراطية.

ما نشهده واقعياً وعملياً هو استخدام الوسائل الديمقراطية لتغيير طابع ومضمون ووظيفة النظام السياسي الفلسطيني، بدعم إقليمي ومال سياسي يستغل ويوظف في الأزمة الاقتصادية والاجتماعية وتفاقم صعوبات الحياة ومتطلباتها، سواء في قطاع غزة، الذي يعتبر أحد مكونات هذا التحالف سبباً رئيسياً في أزمته، أم في الضفة الغربية، التي تتعرض فيها السلطة الوطنية الفلسطينية لمحاولات مستمرة لتقويضها من قبل حكومة نتنياهو، بعدما نجحت في تعميق الانقسام، وكنتيجة لحرب الإبادة التي شنتها على قطاع غزة، ووضعه تحت الوصاية الدولية، استكمالاً لمشروعها بمنع قيام الدولة الفلسطينية المستقلة، والغريب والمستهجن أن صانعي الانقلاب والانقسام، على خلاف مرجعياتهم الفكرية والسياسية والإقليمية الحاضنة لهم، تتم تهيئة الفرصة لهم للتحالف بهدف الوصول إلى السلطة.

العامل الثاني، والمتمثل بالتصويت العقابي من الناخب الفلسطيني لكلّ من حركة حماس في قطاع غزة، وتحميلها مسؤولية النكبة التي ألمّت بهم جراء مغامراتها العسكرية، وكذلك الحال في الضفة الغربية، حيث يستهدف التصويت حركة فتح، كنتيجة لتماهي الحركة مع السلطة وعدم القدرة على التمييز ما بين السلطة والحركة، مما سيدفع المعارضين للسلطة إلى استخدام العقاب التصويتي، لذلك يسعى هذا التحالف إلى توظيف وتكامل الأدوار بين مكوناته، ليقدم نفسه البديل الناجز الذي يعبئ الفراغ ويستقطب التصويت الإيجابي، بدلاً من التصويت السلبي.

العامل الثالث: ضعف وتراجع القوى السياسية التي من الممكن أن تشكل تياراً مجتمعياً ثالثاً في المجتمع الفلسطيني، وغياب هويتها الفكرية والسياسية، إن لم يكن ضياعها، بتماهي قوى أساسية فيها مع قوى الإسلام السياسي تحت شعار المقاومة، سعياً وراء الشعبوية لكسب الجمهور؛ ففقدت استقلاليتها وهويتها، ولم تحصل على حصة من القاعدة الشعبية المؤيدة للمقاومة، لأن اللون الفاقع للإسلام السياسي لم يترك هامشاً، ولو قليلاً، لها للاستفادة من هذا التيار، الذي تضاءل وتراجع كنتيجة لحرب الإبادة، والجري وراء الحل السياسي والانخراط فيه، والمقايضة بآخر الأوراق، أي سلاح المقاومة، الذي لم يعد خطاً أحمر.

السؤال الرئيس: هل هذا يخيفنا ويدعونا إلى التراجع عن المسار الديمقراطي والهروب من استحقاقاته الوطنية؟ على العكس من ذلك، ربما يتحول هذا التحدي إلى فرصة لإعادة بناء جبهة وطنية فلسطينية عريضة من مكونات منظمة التحرير الفلسطينية، والقوى المجتمعية المختلفة المؤمنة بالبرنامج الوطني للمنظمة، وبضرورة التغيير والتجديد الديمقراطي، وإن استنهاض قواها المجتمعية والحزبية على امتداد الوطن، في غزة والقدس والضفة الغربية، سيكون عنوانه الأساس الدفاع عن القرار الوطني الفلسطيني المستقل في مواجهة محاولات شرائه والسيطرة عليه لصالح أجندات معروفة لشعبنا.

لذلك، ولضمان نجاح التحول الديمقراطي وتجديد النظام السياسي الفلسطيني، يتطلب الأمر، علاوة على الإجراءات الجادة والملموسة التي تقوم بها القيادة الفلسطينية، تحركاً سياسياً يحمل المجتمع الدولي مسؤولياته، وعلى وجه الخصوص الاتحاد الأوروبي، للضغط على حكومة الاحتلال للسماح بإجراء الانتخابات في كل الأرض الفلسطينية، في الضفة والقدس الشرقية والقطاع.

نتنياهو وفريقه الحاكم يسعيان جاهدين منذ سنوات إلى تدمير النظام السياسي الفلسطيني وكيانيته، السلطة الوطنية، وقراره الاستراتيجي: لا حل للدولتين على أساس تطبيق الشرعية الدولية ذات الصلة، الذي ستقوم بموجبه الدولة الفلسطينية، وخياره الواضح هو تبني استراتيجية الحسم، أي الضم والترحيل والتطهير العرقي؛ لذلك سيسعى إلى تعطيل العملية الانتخابية، سواء في قطاع غزة أو الضفة الغربية أو القدس الشرقية.

إن مسؤولية المجتمع الدولي، الذي لا يتوقف عن الحديث عن الإصلاح في النظام السياسي الفلسطيني، وفي مقدمته الإدارة الأمريكية، نقول إن الإصلاح والتجديد يمران عبر صناديق الاقتراع وبالطرق الديمقراطية، وليس عبر الإقصاء والتهميش ودعم الانقلابيين وتمكينهم من القسمة والانفصال، وإن طريق السلام والأمن والاستقرار يمر عبر قيام دولة فلسطينية مدنية، ديمقراطية، تعددية، تحترم الشرعية الدولية والقانون الدولي، وتسهم، كما غيرها من شعوب المنطقة والعالم، في الأمن والاستقرار الدوليين.

تعطيل هرمز وتهديد باب المندب.. من يضبط التوازنات

بقلم: د. فريد اسماعيل

الصراع الامريكي الايراني لم يعد مجرد مواجهة ثنائية، بل تحول إلى مجموعة حروب متعددة الأطراف تعيد هندسة التوازنات ورسم خطوط النفوذ وخلط اوراق القوى الاقليمية والدولية. فالأهداف التي اعلنتها الولايات المتحدة الأمريكية لهذه الحرب والمتمثلة بالبرنامجين النووي والصاروخي الايرانيين والاذرع والوضع الداخلي في ايران تراجعت أهميتها مع توسع رقعة الحرب لتطال بشكل رئيسي دول الخليج العربي ولبنان، وتصل شظاياها الى الأردن ودخول الفصائل العراقية الموالية لإيران على خط النار الذي بدأ لهيبه يتصاعد مع دخول الحوثيين المدعومين من إيران دائرة الصراع بتصعيد هجماتهم على السفن النفطية السعودية، ونقض الهدنة الهشة التي كانت قائمة في الداخل اليمني باستهدافات يومية للشرعية اليمنية وعلى مختلف الجبهات وبالتحديد جبهات الساحل الغربي المطلة على البحر الأحمر، وهنا بيت القصيد حيث يبرز السؤال البديهي: لماذا اختارت ايران هذا التوقيت لتحريك الحوثيين الذي بلغ تصعيده حد التهديد بإغلاق باب المندب، بل وان مصادر يمنية تحذر من امكانية تمدد الحوثيين نحو مناطق الساحل الغربي المطلة على المضيق.

لقد بنت إيران خططها في المواجهة على رفع الكلفة على الجانب الامريكي بتوسيع دائرة الصراع باستهدافها الدول العربية لا سيما الخليجية والتي يشكل الأمن والاستقرار رافعة اقتصاداتها، كما استخدمت ذراعها في لبنان للدخول في حرب غير متكافئة مع إسرائيل يدفع لبنان اليوم ثمنها. كل ذلك وضع الولايات المتحدة الأمريكية في وضع حرج خاصة مع تعثر تحقيق الأهداف واقتراب موعد استحقاق الانتخابات النصفية وفقدان دول الخليج الثقة بمظلة الحماية الأمريكية. وعلى الجانب الآخر وجدت إيران نفسها امام اقتصاد يتهاوى بشكل متسارع وعملة فقدت قيمتها وازمة عميقة على مستوى اتخاذ القرار بعد ان تم قتل معظم قادتها من الصف الأول والثاني، اضافة الى اغتيال نخبة علماءها.

ينقسم المحللون في تفسيرهم للخطوة الإيرانية بالدفع بحلفائها الحوثيين للتهديد بإغلاق مضيق باب المندب وفي هذا التوقيت. فبينما يرى البعض بأن هذه الخطوة تشكل جزءا من خطة أوسع تقوم على توسيع أوراق الضغط البحرية عبر أكثر من ممر استراتيجي من خلال استخدام باب المندب كجبهة موازية لهرمز بحيث يتحول الضغط من أزمة طاقة خليجية إلى أزمة نقل عالمية، يرى محللون آخرون بأن تعطيل هرمز لم يحقق النتائج المرجوة ايرانيا. فرغم ان الاغلاق أدى الى تقلبات حادة في أسعار النفط في البدايات حيث تجاوز خام برنت حاجز المئة دولار للبرميل في ذروة الأزمة، إلا ان الأسواق العالمية امتصت جزءا كبيرا من الصدمة عبر المخزونات والطرق البديلة، لتعود الاسعار وتستقر في شهر اب الحالي عند مستوى يقارب ٩٠ دولارا للبرميل. ويؤكد مؤيدو هذا التفسير أن إيران كانت تتوقع بأن تعطيل مضيق هرمز سيدفع بالأسعار الى مستويات تتجاوز ال ١٥٠ دولارا للبرميل وربما تصل الى ٢٠٠ دولار، ما سيدفع الولايات المتحدة الأمريكية للتراجع والقبول بالشروط الإيرانية لتجنب الارتدادات الكارثية لهذا الارتفاع على الاقتصاد العالمي. لكن مع عدم تحقق هذا السيناريو، لجأت إيران الى التلويح بورقة باب المندب الذي يربط خليج عدن بالبحر الأحمر وقناة السويس، ويمر عبره أكثر من ٤،٢ مليون برميل يوميا من النفط إضافة الى جزء كبير من التجارة الآسيوية والأوروبية، وتعطيله يعني شلل سلاسل الإمداد العالمية وليس فقط النفط. لذلك فإن ايران ترى في فتح جبهة باب المندب تعويضا على محدودية تأثير إغلاق مضيق هرمز. وقد لعبت دولتان دورا محوريا في ضبط أسعار السوق النفطية وقلصتا من تأثيرات إغلاق هرمز على الاقتصاد العالمي، بعد ان كانت ايران في البداية قد نجحت في تعطيل مرور ٢٠ مليون برميل يوميا من إنتاج الخليج والعراق.

فالسعودية وهي المنتج الأكبر للنفط في المنطقة بدأت تعتمد بشكل أساسي على خط أنابيب «شرق غرب»(بترولاين) لنقل النفط من المنطقة الشرقية الى ميناء ينبع على البحر الأحمر بمستوى طاقة يفوق السبعة ملايين برميل يوميا، ما يتيح لها تجاوز مضيق هرمز. هذا الخط يشكل البديل الاهم، اضافة الى بعض المسارات اللوجستية المكملة مثل خط سوميد المصري لإعادة شحن النفط نحو أوروبا. وتتميز السعودية بقدرتها على انتاج كمية هائلة من النفط وبشكل فوري وتكلفة أرخص من مثيلاتها. ومن خلال توفر البدائل وتأمين النقل وبشكل أساسي إلى أوروبا واستمرار تدفق النفط ووصوله الى الأسواق، تم وبشكل مقبول ضبط الأسعار التي بقيت ضمن حدود لا يضطر معها العالم لتقديم تنازلات غير مرغوب بها.

لكن هناك أيضا لاعب آخر لا يقل اهمية ولعب دورا حاسما في لجم الأسعار وهو الصين التي تمثل المستورد الأكبر للنفط في العالم، حيث انها كانت قد جمعت أكبر مخزون نفطي احتياطي يقدر بحوالي ١،٣ الى ١،٤ مليار برميل من النفط الخام حتى عام ٢٠٢٦، وقد باشرت باستخدام جزء منه بهدف تجاوز أزمة تراجع الاستيراد مع إغلاق مضيق هرمز، في نفس الوقت عمدت الى ترشيد الاستخدام مما أدى الى تقليص حجم استهلاكها المستورد من ١١ مليون برميل نفط يوميا إلى أقل من ٨ مليون برميل. لهذه الأسباب لم يؤدي تعطيل مضيق هرمز الى انهيار السوق ولم تقفز الأسعار الى ما بين ١٥٠ و٢٠٠ دولار كما كان يتوقع جنرالات إيران. وإذا كانت السعودية تضبط السوق من جهة العرض، فالصين تتحكم بالطلب من الجهة الأخرى. هذا التوازن الغير معلن بين الصين والسعودية يمنع الاسعار حتى اليوم من الانفجار الذي توقعه الجانب الايراني عند تعطيله مضيق هرمز. والسؤال اليوم لم يعد فقط من ينتج او يمتلك أكبر احتياطي، بل من يملك القدرة على ضبط التوازنات والانتظار أطول.

ترامب خذل حلفاءه: هل يعيد الخليج حساباته في العلاقة مع واشنطن؟

بقلم: خليل حمد

في اختبار الشرق الأوسط، تكشف طريقة التعاطي مع المنطقة «الحساسة» بطبيعة علاقاتها كفاءة أي رئيس أمريكي من عدمها، وفي هذا الامتحان يبدو أن الرئيس الحالي دونالد ترامب لم يجتز الاختبار بنجاح. سياساته أدت إلى تعقيد المشهد المعقَّدِ أصلاً، بل وأضَّرت بصورة الولايات المتحدة لدى أبرز حلفائها، دول الخليج العربي.

لأيام وشهور كان الانزعاج الخليجي من القرار الأمريكي – الإسرائيلي ببدء الحرب على إيران يتصاعد، ليس في العلن إلا ببضعة تصريحات لم تعطِ الغضب الذي يعتمل في نفوسهم حقه من التعبير. وأسباب الغضب كثيرة، فهذه الدول دفعت وتدفع أثماناً باهظة لحرب لم تكن شريكة في قرار إعلانها، وربما لم يحسب من أطلقها حساب الخسائر الخليجية في هذه المعركة المرشحة للاستئناف في أي لحظة. هذه النقطة الأخيرة تحديداً هي ما ركز عليه مسؤولون خليجيون عبروا في تصريحات لصحف عالمية عن أسباب الغضب الخليجي بشكل أكثر وضوحاً.

الاختبار الصعب الذي وضع ترامب دول الخليج فيه يتعلق بقدرة واشنطن الفعلية على لعب دور الضامن الأمني للمنطقة، خصوصاً أن دول الخليج التي تعتمد منذ عقود على المظلة الأمريكية لحمايتها من «الخطر الإيراني». استيقظ الخليجيون في نهاية شباط/ فبراير الماضي ليجدوا أنفسهم في قلب تداعيات حرب لم يختاروها، لكنها هددت أمنهم واستقرارهم ومصالحهم الاقتصادية.

في الشكل الفعال للحرب، تم استهداف منشآت طاقة خليجية، منها منشآت نفطٍ وغازٍ، ومحطات تصدير، وموانئ، ومنشآت تحلية المياه، فضلاً عن السفن التجارية، وكنتيجة مباشرة فقدت قطر سدس طاقة تصدير الغاز، وتم تعطيل مجمع حبشان للغاز في الإمارات، وبلغ عدد منشآت الطاقة التي تضررت في المنطقة عموماً أكثر من 80 منشأة، وفق المدير التنفيذي لوكالة الطاقة الدولية، فاتح بيرول، فيما قدرت شركة الاستشارات المتخصصة بالطاقة «ريستاد إنرجي» كلفة إصلاح الأضرار واستعادة المنشآت بما يصل إلى 58 مليار دولار.

لاحقاً، توقفت الحرب مؤقتاً، لكن تداعياتها الاقتصادية مستمرة، لا تزال حالة اضطراب حركة الملاحة في مضيق هرمز مستمرة، ما يرفع تكاليف النقل ويؤخر سلاسل الإمداد، ورغم أن تداعيات هذا الأمر لا تقتصر على دول الخليج إلا أن عواصم النفط تلقت أكبر تأثير من «صدمة الحرب» التي تنتقل عبر الطاقة وسلاسل الإمداد حسب ما حدد صندوق النقد الدولي. حتى الدول التي استطاعت تحويل جزء من صادراتها عبر مسارات بديلة كالسعودية والإمارات، لم تستطع إلى الآن إلغاء أثر اضطراب الحركة في هرمز بالكامل.

اقتصادياً أيضاً، أثرت الحرب في حركة السفر والسياحة من وإلى دول الخليج، وهي قطاعات مهمة في دول مثل الإمارات وقطر. الأخطر أن استمرار حالة عدم اليقين الأمني، خصوصاً مع تهديدات ترامب باستمرار الحرب تارة وتراجعه عن تصريحاته تارة أخرى، تجعل المستثمرين أكثر حذراً والأسواقَ الخليجية في حالة تفاعل مستمر مع توقعات التصعيد والتهدئة.

في تموز الماضي، أظهر استطلاع لرويترز أن الاقتصاديين بدؤوا يتخلون عن افتراض أن التجارة وصادرات الطاقة الخليجية ستعود سريعاً إلى طبيعتها. قبل ذلك، وتحديداً في نيسان الماضي، قال صندوق النقد الدولي في تحديثه الإقليمي إن الدول الخليجية المتضررة مباشرة واجهت تخفيضات كبيرة في توقعات النمو وصلت في بعض الحالات والدول الأكثر تضرراً إلى 15 نقطة مئوية.

وعلى أهمية الغضب المبني على التداعيات الاقتصادية، إلا أن الغضب الخليجي الأكثر عمقاً ربما، يتصل بالأمن، فعلى مدى سنوات ضخَّمت واشنطن من «الخطر الإيراني على دول الخليج» وجعلته عنواناً دائماً لسياساتها في المنطقة، وعلى أساسه بنت جزءاً كبيراً من شراكاتها الأمنية مع دول الخليج. وفي إطار هذه المعادلة باعت الولايات المتحدة حلفاءها الخليجيين كميات ضخمة من الأسلحة، وأقامت قواعد عسكرية، وقدمت وجودها العسكري بوصفه مظلة حمايةٍ أمنيةٍ.

لكن الحرب على إيران قلبت هذه المعادلة رأساً على عقب، فالقواعد والمنشآت العسكرية الأمريكية في الخليج تحولت إلى أهداف للهجمات الإيرانية، بينما وجدت دول الخليج نفسها في مواجهة تداعيات حرب تجري على مقربة شديدة من أراضيها، دون أن تمتلك –رغم ما راكمته من أسلحة وعتاد متطورٍ– قدرة مستقلة وفعلية لضمان حمايتها من موجات صاروخية واسعة النطاق. جرى ذلك في ظل انكفاء ملحوظ من واشنطن عن حماية حلفائها، واقتصار «دفاعها» عن منشآتها وقواعدها بشكل أساسي!

وهنا تكمن إحدى أكثر المفارقات التي أثارت الغضب الخليجي: لم تستطع واشنطن أن تضمن لحلفائها أن الحرب التي اختارت خوضَها ضد «الخطر الإيراني» لن تجعلهم هم أنفسهم في مرمى النيران. بل إن الوجود العسكري الأمريكي الذي يُفترض أن يوفر لهم الحماية أصبح، في لحظة الحرب، أحد العوامل التي تجعل أراضيهم أهدافاً مباشرة.

الأهم بالنسبة لدول الخليج أن الحرب أعادت طرح سؤال قديم بصورة أكثر إلحاحاً: إلى أي حد تستطيع واشنطن أن تكون ضامناً موثوقاً لأمن المنطقة؟ إذا كانت تخوض حروبَها بناء على أهدافها ومصالحها، وقراراتها العسكرية تلك تُعرِّض حلفاءها للخطر.

السؤال بحد ذاته يفرض على عواصم النفط والمال أن تعيد تعريف العلاقة مع واشنطن، دون أن نتوقع إنهاءها، فالعلاقة بين الطرفين عميقة ومتعددة المستويات، لكن ما حدث خلال الحرب على إيران قد يدفع هذه الدول إلى تنويع خياراتها وتقليص اعتمادها على طرف واحد.

وليس الحديث هنا فقط عن إيجاد بدائل للحماية، بل تركيز الجهود على بناء وسائل الحماية الذاتية، استناداً إلى قدرة هذه الدول وخياراتها ومصالحها، والتي قد تكون في حالات كثيرة بعيدة عن الحروب والنار، بل أقرب إلى لغة العقل والقواسم المشتركة، ليس على مستوى الطاقة وسلاسل الإمداد فقط، بل على مستوى قضايا المنطقة عموماً، من هرمز إلى فلسطين.

بين الشباك والشاشة: حين تصبح الرقمنة ضرورة فلسطينية

بقلم علاء كنعان ـ كاتب وصحافي فلسطيني

شهدت السنوات الخمس الأخيرة تغيراً واضحاً في طريقة تقديم عدد من الخدمات والمعاملات في فلسطين، مع تطور البنية التكنولوجية وإطلاق منظومة « حكومتي» للبوابة الموحدة، إلى جانب منظومة «إي-سداد « و نظام الحوالات الفورية « iBURAQ « بإشراف سلطة النقد الفلسطينية. لكن المسألة لا تتعلق بالتكنولوجيا وحدها، فالتحول في طريقة تقديم الخدمة يمس علاقة المواطن بالمؤسسة، وهي علاقة ظلت لعقود تقوم على الحضور الشخصي، والانتقال من مكتب إلى آخر، والوقوف أمام شباك المراجعين، وانتظار توقيع أو ختم أو ورقة.

في واقعنا الفلسطيني، لم يكن الوصول إلى ذلك الشباك أمراً بسيطاً دائماً. فالمواطن الذي يريد إنجاز معاملة قد يضطر إلى قطع مسافة طويلة، في ظل أزمات الطرق والحواجز الإسرائيلية والإغلاقات، قبل أن يصل إلى المؤسسة، ثم ينتظر دوره، وقد يعود من حيث أتى بعبارة يعرفها الجميع: « راجعنا غداً « .

لهذا تكتسب الخدمات الإلكترونية أهمية خاصة في الحالة الفلسطينية. فهي لا توفر الوقت فقط، وإنما يمكن أن تخفف من كلفة الجغرافيا، ومن أعباء التنقل التي يتحملها المواطن لإنجاز معاملة قد لا تستغرق في حد ذاتها أكثر من دقائق.

وقد شهدت الخدمات الإلكترونية في فلسطين توسعاً لافتاً خلال السنوات الأخيرة، وتخطت حاجز 10 ملايين معاملة شهرياً عبر قنواتها المختلفة. كما قطعت بعض المؤسسات شوطاً متقدماً في هذا المجال؛ إذ تحولت وزارة النقل والمواصلات إلى تقديم خدماتها إلكترونياً من خلال 51 خدمة، فيما سجلت منظومة المدفوعات الإلكترونية نمواً كبيراً، بتنفيذ نحو 126.4 مليون معاملة إلكترونية بقيمة تجاوزت 35.2 مليار دولار خلال الفترة من حزيران/يونيو 2025 إلى حزيران/يونيو 2026، وهو ما يعكس اتساع استخدام وسائل الدفع الإلكتروني ودخولها بصورة متزايدة في تفاصيل النشاط المالي والاقتصادي.

وكانت منصة «حكومتي « قد انطلقت عام 2023 بهدف رقمنة الخدمات الحكومية، وبدأت بنحو 22 خدمة إلكترونية، قبل أن تتوسع لتضم قرابة 97 خدمة موزعة على عدد من المؤسسات الحكومية حتى بداية عام 2025. ويجري العمل بالتوازي على تطوير البيئة التشريعية الناظمة لهذه الخدمات، ولا سيما في مجال التوقيع الإلكتروني والمعاملات الإلكترونية، بما يمكن أن يساعد على الانتقال من مرحلة تقديم الطلب إلكترونياً إلى إنجاز المعاملة كاملة دون الحاجة إلى العودة للشباك.

وهنا تحديداً تكمن أهمية التجربة الفلسطينية: فالمسألة لم تعد في إقناع المواطن بأن يستخدم الهاتف بدلاً من الشباك، وإنما في إقناع المؤسسة بأن تكمل المعاملة من الشاشة حتى نهايتها. فكلما اكتملت السلسلة الرقمية، أصبح التحول الرقمي أكثر من مجرد خدمة جديدة؛ أصبح وسيلة لتقليل كلفة الجغرافيا والوقت على المواطن الفلسطيني.

وحين تنتقل خدمة مثل استخراج شهادة عدم المحكومية، أو دفع بعض الفواتير، أو متابعة معاملة مالية أو ضريبية، من أروقة المؤسسات إلى شاشة الهاتف، فإن الأمر يبدو بسيطاً من الناحية الإدارية، لكنه ليس بسيطاً بالنسبة للمواطن. فهناك عامل يخسر ساعات من عمله، وطالب يضطر إلى السفر إلى مدينة أخرى، وأسرة تحسب أجرة المواصلات قبل أن تحسب قيمة المعاملة نفسها.

والحقيقة أن هناك معاملات ما زالت تبدأ من الهاتف وتنتهي عند شباك المؤسسة. يقدم المواطن طلبه إلكترونياً، ويدفع الرسوم، ويتابع معاملته عبر المنصة، ثم يكتشف في نهايتها أنه مطالب بالحضور لاستلام ورقة أو وضع ختم أو الحصول على توقيع. وهنا يحق للمواطن أن يسأل: ماذا وفرنا عليه إذا ألغينا جزءاً من الطريق وأبقينا الطريق نفسه؟.

الخدمة الإلكترونية لا تكون مكتملة لمجرد أن بدايتها تتم عبر الهاتف. قيمتها الحقيقية تظهر عندما يستطيع المواطن، حيث تسمح طبيعة المعاملة، أن يقدم الطلب ويدفع ويتابع ويحصل على النتيجة، دون أن يضطر إلى العودة إلى المؤسسة. وتكشف بعض التجارب اليومية للمواطنين هذه الفجوة بوضوح. فقد يستطيع المواطن، على سبيل المثال، معرفة أن معاملة أو تحويلة طبية قد صودق عليها إلكترونياً، لكنه يضطر إلى مراجعة المؤسسة لمعرفة سبب عدم ظهورها لدى الجهة المعنية، أو لاستكمال إجراء متعلق ببياناته أو وضعه التأميني.

وبالطبع، ليست كل المعاملات قابلة لذلك. هناك إجراءات تتطلب حضوراً شخصياً لأسباب تتعلق بالتحقق من الهوية أو حماية الحقوق، كإجراءات معينة مرتبطة بالهوية وجواز السفر، وبعض الفحوص أو معاملات الأراضي والعقارات. لكن استمرار الحضور الشخصي في معاملات يمكن إنجازها قانونياً وعملياً عن بُعد، أمر يحتاج إلى مراجعة. فالمشكلة عندئذ لا تكون في غياب التكنولوجيا؛ قد تكون المنصة موجودة، والدفع الإلكتروني متاحاً، والبيانات محفوظة، لكن الإجراء الإداري القديم ما زال كما هو.

في النهاية، فإن التحول الرقمي الحقيقي لا يقاس بعدد التطبيقات المتاحة، ولا بحجم الإنفاق على التكنولوجيا، وإنما بما أحدثه من تغيير في حياة المواطن. وفي الحالة الفلسطينية، يمكن اختصار معيار النجاح بجملة واحدة: كل خدمة تنتقل من الشباك إلى الشاشة، ينبغي أن تعني رحلة أقل، ووقتاً أقل، و كلفة أقل على المواطن.

دبلوماسية السلام

بقلم: محمد علوش

لم يعد عالم اليوم هو العالم الذي عرفته السياسة الدولية خلال العقود الماضية، فالنظام الدولي يمر بمرحلة انتقالية عميقة، تتراجع فيها قدرة القوة الواحدة على فرض قواعدها منفردة، وتتقدم قوى دولية وإقليمية جديدة، فيما تتسع دوائر التوتر والصراع وتتراجع الثقة بالمؤسسات الدولية، ويغدو السلام في مناطق كثيرة أكثر هشاشة، وفي هذا المشهد، تبرز الصين بوصفها قوة يصعب قراءة مستقبل النظام العالمي من دون التوقف عند موقعها ودورها وخياراتها، فأهمية الصين لا تكمن في قوتها الاقتصادية والتكنولوجية والسياسية والعسكرية فحسب، بل في السؤال الأعمق: أي دور يمكن أن تؤديه الدولة الكبيرة في عالم يبحث عن توازن جديد، وعن مخرج من منطق الهيمنة والاستقطاب والحروب؟

إن دبلوماسية الدولة الكبيرة لا ينبغي أن تفهم باعتبارها حقاً في إدارة العالم أو توزيع مناطق النفوذ، بل باعتبارها مسؤولية تاريخية وأخلاقية وسياسية تفرضها المكانة الدولية، فالقيمة الحقيقية للقوة تكمن في قدرتها على تحويل النفوذ إلى مسؤولية، والقوة إلى وسيلة للحوار، والمكانة الدولية إلى مساحة لفتح أبواب التسوية والتعاون.

وهنا تواجه الصين اختباراً تاريخياً، فقد طرحت بكين خلال السنوات الماضية رؤية تقوم على بناء مجتمع ذي مستقبل مشترك للبشرية، ربطته بمبادرات في التنمية والأمن والحضارة والحوكمة العالمية، وقيمة هذه الرؤية لا تقاس بجمال مفاهيمها، وإنما بقدرتها على الانتقال من الخطاب إلى الفعل، ومن المبادئ العامة إلى حلول ملموسة لأزمات العالم.

والدور المنشود من الصين ليس أن تكون قطباً في مواجهة قطب آخر، ولا أن تستبدل هيمنة بهيمنة أو استقطاباً باستقطاب، فالعالم لا يحتاج إلى نسخة جديدة من الحرب الباردة، وإنما تعددية دولية تقوم على المساواة في السيادة، واحترام استقلال الدول، والمشاركة في صناعة القرار الدولي، وإعادة الاعتبار للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، فالتعددية القطبية لا تصبح مشروعاً للسلام إلا إذا تجاوزت مجرد إعادة توزيع القوة والنفوذ.

ويحتاج العالم اليوم إلى قوى قادرة على الحديث مع الجميع، لا مع الحلفاء وحدهم؛ وإلى دبلوماسية تستطيع إبقاء قنوات الاتصال مفتوحة عندما تعلو لغة السلاح على لغة السياسة، وفي هذا السياق، تستطيع الصين، بما تمتلكه من وزن اقتصادي وسياسي وعلاقات واسعة مع دول الجنوب العالمي، أن تؤدي دور الجسر لا الجدار، وأن تسهم في بناء مساحات مشتركة للحوار بين القوى المتنافسة.

ومن هنا تكتسب الدبلوماسية الصينية أهمية تتجاوز إدارة الأزمات إلى منعها ومعالجة جذورها، فالعالم يحتاج إلى دبلوماسية الوساطة أكثر من سباقات النفوذ، وإلى المبادرات التي تقرّب بين الأطراف أكثر من الاصطفافات التي تعمّق الانقسام، ولا يعني ذلك أن تتخلى الصين عن مصالحها الوطنية؛ فكل دولة تتحرك وفق مصالحها، لكن التحدي يكمن في طبيعة العلاقة بين المصلحة الوطنية والمسؤولية الدولية، وفي قدرة الدولة الكبيرة على جعل مصالحها جزءاً من استقرار أوسع، لا مصدراً لإضعاف الآخرين.

وفي القضية الفلسطينية، تكتسب هذه المسؤولية معنى أكثر إلحاحاً، ففلسطين ليست مجرد ملف إقليمي، بل قضية سياسية وحقوقية كشفت، على مدى عقود، حدود النظام الدولي وعجزه عن تطبيق مبادئه بصورة متساوية، وما يجري في فلسطين، وفي قطاع غزة بصورة خاصة، يضع العدالة الدولية أمام امتحان أخلاقي وسياسي وتاريخي بالغ القسوة، لذلك، لا ينبغي أن يقتصر الدور الصيني على الدعوة العامة إلى السلام، بل أن يتجه نحو بناء جهد دولي أكثر فاعلية لإنهاء الحروب، وحماية المدنيين، ورفض الإفلات من العقاب، ودعم حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وإقامة دولته المستقلة على أساس الشرعية الدولية، بما يضمن حلاً عادلاً ودائماً للقضية الفلسطينية، وإذا كانت الصين تؤكد احترام السيادة والقانون الدولي، وتدعو إلى تسوية الخلافات بالحوار والتشاور، فإن فلسطين تمثل ساحة أساسية لتحويل هذه المبادئ إلى فعل سياسي ملموس.

والمطلوب إعادة القضية الفلسطينية إلى موقعها الطبيعي باعتبارها قضية حقوق وعدالة وسياسة دولية، لا مجرد أزمة إنسانية قابلة للإدارة أو ملفاً أمنياً مؤجلاً من جولة إلى أخرى، فالسلام الحقيقي لا يمكن أن يقوم على إدارة نتائج الظلم، بل على معالجة جذوره، ولعل ما يحتاجه العالم هو أن تنتقل الصين من دبلوماسية الحضور إلى دبلوماسية المبادرة؛ أي من المشاركة في النظام الدولي إلى الإسهام في تطوير قواعده باتجاه العدالة والتوازن والتعددية، ويمكن لبكين أن تستخدم ثقلها السياسي والاقتصادي والدبلوماسي للدفع نحو نظام دولي أكثر توازناً، وأن تشجع القوى الكبرى الأخرى على الانتقال من منطق الصراع على النفوذ إلى منطق المسؤولية المشتركة. وتبرز التنمية هنا باعتبارها شرطاً أساسياً للسلام، فالحروب لا تنشأ من الخلافات السياسية وحدها، بل كثيراً ما تنمو في بيئات الفقر والتهميش وانعدام الفرص واتساع الفجوات بين الدول والشعوب، ولذلك، فإن التعاون في مكافحة الفقر، والأمن الغذائي، والصحة، والتعليم، والتحول الأخضر، والتكنولوجيا، يمكن أن يشكل بعداً أساسياً في بناء عالم أكثر استقراراً وعدالة، فالسلام ليس غياب الحرب فحسب، بل أن يشعر الإنسان بأن له مكاناً في المستقبل، وأن كرامته مصونة، وأن التنمية حق مشترك لكل الشعوب.

ويتصل ذلك بالأمن والحضارة، فالأمن لا يمكن اختزاله في القوة العسكرية، والتنمية لا تنفصل عن الاستقرار، والحوار بين الحضارات ليس ترفاً ثقافياً، بل ضرورة سياسية وأخلاقية في عالم تتزايد فيه مخاطر الصدام وسوء الفهم والتعصب، ويمكن للصين، بحكم امتدادها الحضاري والتاريخي، أن تسهم في ترسيخ دبلوماسية حضارية تجعل الثقافة جسراً بين الشعوب، وتفتح المجال لمعرفة الآخر بعيداً عن الصور النمطية.

إن مستقبل العالم لن تصنعه القوة وحدها، بل القدرة على الجمع بين القوة والمسؤولية، والمصالح والعدالة، والسيادة والتعاون، والتنمية والسلام، وليس مطلوب من الصين أن تحمل وحدها عبء إنقاذ العالم، وإنما أن تستخدم ثقلها للدفع نحو نظام دولي أكثر توازناً، وإصلاح منظومة الحوكمة العالمية، وتوسيع قدرة المؤسسات متعددة الأطراف على منع النزاعات وتسويتها.

وفي عالم تتكاثر فيه الأزمات، تصبح قيمة الدولة الكبيرة في قدرتها على منع الحرب قبل وقوعها، وإنهائها حين تقع، وصناعة شروط السلام بعد انتهائها، وهذه هي، في جوهرها، دبلوماسية الدولة الكبيرة التي يحتاجها القرن الحادي والعشرون، وليست المسألة أن تصبح الصين «قائدة للعالم» بالمعنى التقليدي؛ فالعالم لا يحتاج إلى قائد جديد بالمعنى الإمبراطوري، وإنما إلى توازن دولي جديد، مركزه الإنسان، وقاعدته العدالة، وغايته السلام والتنمية والكرامة.

ومن فلسطين، التي دفعت ثمناً باهظاً من دمها وذاكرتها وحقها في الحرية، تبدو الحاجة إلى هذا التحول أكثر إلحاحاً، فإذا عجز النظام الدولي عن حماية شعب من الحرب والاقتلاع والاحتلال، فإن إصلاح النظام نفسه يصبح جزءاً من معركة السلام، وإذا أرادت الصين أن تجعل من رؤيتها لمستقبل مشترك للبشرية مشروعاً تاريخياً يتجاوز حدود الجغرافيا والسياسة، فإن فلسطين ستكون أحد الاختبارات الكبرى لهذا المشروع، فالعالم لا يقاس فقط بما تملكه الدول من قوة، بل بما تفعله بهذه القوة، وقد يكون أعظم ما تستطيع الدولة الكبيرة أن تفعله بقوتها ألا تستخدمها لإخضاع العالم، بل لتمنح البشرية فرصة جديدة كي تتعلم كيف تعيش من دون حرب.

صائد الأمواج... سليم النفار الشاعر الشهيد الذي ما زال تحت الركام

كتب: وليد العوض

حين وصلتني صفحات كتاب «صائد الأمواج»، الذي سيصدر عن دار نشر «كل شيء» الحيفاوية، والذي كتبه الصديق الوفي ناصر عطاالله من منفاه بعد أن شرّدته حرب الإبادة، عن صديقنا المشترك الشهيد الشاعر سليم النفار، لم أشعر أنني أمام كتاب جديد عن سليم، بل شعرت أن سليم نفسه عاد يطرق باب الذاكرة.

عاد بوجهه الصبوح، بابتسامته التي كانت تسبق كلامه، بصوته الهادئ، وبذلك الحديث العذب الذي كان يجعل أصعب الأيام أقل وطأة. عاد كما كان، جالسًا معنا، يدخن سيجارته، يناولني واحدة منها ويقول ضاحكًا: «مش مأخذين شي من الدنيا يا أبو حسين».

لكنني، وأنا أقلب صفحات الكتاب، كنت أشعر بوخزة في القلب: كيف يمكن أن يكون سليم حاضرًا بهذا الوضوح، فيما ما زال هو وأسرته تحت الركام منذ بداية حرب الإبادة؟ أتجنب المرور من شارع الثورة كي لا أشاهد أنقاض العمارة التي ما زال سليم واسرته وعشرات الشهداء تحتها.

كيف يمكن لصديق أن يصبح كتابًا، ولبيت كامل أن يتحول إلى صفحات، ولعائلة بأكملها أن تبقى معلقة بين الحياة والموت، لا نعرف تفاصيل لحظاتها الأخيرة، ولا نستطيع حتى أن نودعها كما يليق بمن أحببنا؟

ربما لهذا السبب بدا لي «صائد الأمواج» أكثر من سيرة. إنه محاولة لانتشال سليم من الركام بالكلمة، بعد أن عجزت أيدي الناس عن انتشاله بالجسد.

سليم لم يكن عابرًا في حياتي. كانت بيننا صداقة امتدت إلى تفاصيل كثيرة، وحكاية أقدم بدأت في مخيمات اللجوء وقواعد الفدائيين ذات يومٍ في لبنان، قبل أن تجمعنا العودة إلى ما تيسر لنا من الوطن في غزة، حيث تعمقت صداقتنا.

والكتاب يروي هذا الخيط القديم الذي يربط بين عائلتين؛ عائلة سليم، ووالده الشهيد مصطفى النفار، وعائلة ناصر، كجزء من جيل حمل فلسطين في المنفى وظل متمسكًا بها. وجمعنا نحن الثلاثة، سليم وناصر وأنا، خيط رفيع لكنه متين؛ فقد عشنا ثلاثتنا في الشتات، وذقنا مرارة اللجوء، ثم عدنا إلى غزة. ورغم أننا لسنا من أبناء غزة؛ فأنا من صفد، وهما من يافا، فإننا رأينا في عودتنا إليها نافذة لإغلاق عذاب اللجوء، وفرصة للاقتراب من أرض الآباء والأجداد في صفد ويافا. ولهذا كان ألمنا شديدًا، وكان رفضنا أشد لما قامت به حماس عام 2007.

كان سليم ابن تلك الحكاية.

فقد والده شهيدًا وهو ما يزال طفلًا، وعاش مبكرًا معنى أن يكون الفلسطيني مطالبًا بحمل ذاكرة أكبر من عمره. وحين كبر، لم يتخلَّ عن تلك الذاكرة. حملها في الشعر والرواية والعمل الوطني والثقافي، وحملها في علاقته بالناس وفي دفاعه عن فلسطين التي لم يرها مجرد جغرافيا، بل وطنًا يسكن الروح.

كان البحر حاضرًا في حكايته دائمًا. ربما لأن البحر كان أقرب طريق إلى يافا، وربما لأنه كان يعرف أن الفلسطيني يمكن أن يغادر المكان، لكنه لا يستطيع أن يغادر المكان الذي يسكنه.

ولهذا ظل سليم، كما يوحي عنوان الكتاب، صائدًا للأمواج؛ يلاحق موجة تعيده إلى يافا، إلى طفولته، إلى والده، إلى فلسطين التي ظلت تكبر داخله كلما ابتعد عنها.

لكن ما يؤلمني أكثر في الكتاب هو سليم الإنسان.

سليم الأب الذي كان يحمل هم بناته، ويقلق على مستقبلهن، ويبحث لهن عن الأمان في مدينة لم يعد فيها مكان آمن.

وسليم الأخ الذي حمل هم شقيقه سلامة وأسرته.

وسليم الابن الذي لم يتجاوز فقد أمه ليلى، التي رحلت قبل أشهر قليلة من حرب الإبادة، وتركته أمام فراغ لم يعرفه من قبل. يروي الكتاب كيف حاول صديقاه ناصر عطاالله وشفيق التلولي البقاء إلى جانبه في الأيام الأولى لفقدها، والعبور معه لذلك الجرح الثقيل.

كان سليم يومها يحاول أن يقاوم فقدًا واحدًا، ولم نكن نعرف أن غزة ستضعه بعد أشهر قليلة أمام فقد أكبر، وأن الحرب ستأتي لتأخذ الجميع دفعة واحدة.

وهنا يصبح الكتاب أكثر قسوة.

فبعد أن كان سليم يخشى على أسرته، نزح معها من مكان إلى آخر، وظل حريصًا على ألا يترك أحدًا خلفه. لم يكن يبحث عن نجاته وحده ، كان يحمل عائلته معه. والكتاب يصف كيف خرجوا بحثًا عن مكان أكثر أمانًا، وكيف ظل سليم مشدودًا إلى أسرته حتى اللحظة الأخيرة.

وصبيحة يوم استشهاده، وردني اتصال متقطع من سليم. قال لي: «أنا في البلدة القديمة في غزة، وسأتوجه إلى غرب غزة، سأحاول العودة إلى البيت».

يومها كنت محاصرًا مع أسرتي وعشرات العائلات في جمعية الشبان المسيحية، وقد فقد الأمل كل من كان يعرف اننا هناك بأننا ما زلنا أحياء بعد أن سقط في ليلة واحدة اثنا عشر شهيدًا وعشرات الجرحى، وكانت الدبابات تحيط بنا من كل جانب تهدم كل ليلة غرفة من الغرف الجمعية التي كانت ذات يوم ملتقى لسليم واترابه من المثقفين.

وبعد أن تراجعت الدبابات جزئيًا، ونجحنا في الخروج نحمل جرحانا من بؤرة النار، علمت أن العمارة التي لجأ إليها سليم وأسرته قد غدت أنقاضًا بفعل عدة صواريخ أطلقتها الطائرات المعادية.

هناك، تحت الركام، استشهد سليم وأسرته.

ثم بدأ البحث.

ومنذ ذلك اليوم، لم نعد نبحث عن سليم وحده، بل عن سليم

وأسرته، عن أربعة عشر إنسانًا أصبحوا تحت الركام، وعن تفاصيل أخيرة لا نعرفها. ويورد الكتاب أسماء أربعة عشر شهيدًا من عائلة سليم وعائلة شقيقه، وما زال الركام يحتفظ بهم.

وهنا تبلغ المأساة ذروتها.

ليس لأن سليم استشهد؛ فقد عاش حياته كلها وهو يعرف أن طريق الفلسطينيين محفوف بالموت.

المأساة أن شاعرًا عاش ليكتب عن الإنسان، لم يجد من يكتب نهايته.

وأن أبًا عاش يحمل هم أسرته، رحل معها.

وأن عائلة كاملة ما زالت تنتظر أن تمتد يد إلى الركام لتقول لنا: هنا كان سليم، وهنا كانت ليلى ولمى وجمانا، وهنا كان مصطفى، وهنا كان سلامة وأسرته.

لكننا لا نعرف حتى الآن.

ولعل هذا هو أقسى ما في حرب الإبادة: أنها لا تقتل الإنسان فقط، بل تحاول أن تحرمه من حقه في الوداع، ومن حق عائلته وأصدقائه في معرفة كيف رحل.

ومع ذلك، لم يستطع الركام أن يأخذ سليم كله.

أخذ الجسد، لكنه ترك لنا الصوت.

ترك لنا القصائد.

ترك لنا «فوانيس المخيم».

ترك لنا «صائد الأمواج».

ترك لنا ابتسامته التي لا تزال عالقة في ذاكرتنا.

وترك لنا مقعده في مؤسسة معين بسيسو، حيث كنا نجلس ونحتسي قهوة الصباح، ونتحدث عن الثقافة والوطن، ونحلم بأن يكون للمؤسسة دور يليق باسم شاعرنا الكبير معين بسيسو.

كان سليم من أوائل الذين حملوا معنا فكرة تأسيس المؤسسة، ثم أصبح عضوًا في مجلس أمنائها، وظل متحمسًا لها حتى الأيام الأخيرة قبل حرب الإبادة.

وكنا نعد معًا لندوة عن معين بسيسو بعنوان «معين القائد السياسي والشاعر الثائر»، وكان سليم يستعد لتقديمها.

لم تُعقد الندوة.

كان العدوان أسرع من أحلامنا.

لكنني اليوم أشعر أن «صائد الأمواج» جاء ليعقد تلك الندوة بطريقة أخرى.

ففي هذا الكتاب الذي كتبه الصديق الوفي ناصر، يتحدث سليم من جديد.

يتحدث عن المخيم والمنفى.

عن والده الشهيد.

عن أمه ليلى.

عن غزة.

عن يافا.

عن الشعر.

عن فلسطين.

وعن الإنسان الذي ظل يبحث عن نافذة صغيرة للضوء في زمن كثرت فيه العتمة.

كان سليم يقول إن الثقافة الوطنية وحفظ الرواية الفلسطينية شكل من أشكال المقاومة. واليوم، أعتقد أن هذا الكتاب نفسه أصبح فعل مقاومة.

فحين نكتب عن سليم، نحن لا نكتب عن ماضٍ انتهى، بل نقاوم محاولة محو الإنسان الفلسطيني.

نقول إن هؤلاء الذين تحت الركام لم يكونوا أرقامًا.

كانوا آباء وأمهات وأبناء وشعراء وأصدقاء.

كانت لهم ضحكاتهم وقلقهم وأحلامهم وكتبهم وأغنياتهم وقصصهم الصغيرة.

كان لهم وطن في القلب، وكان لهم مستقبل ينتظرونه.

سليم، يا أبا مصطفى، أعرف أنك كنت تحب البحر، وكنت ترى في موجته شيئًا من يافا التي لم تغادر قلبك.

وأعرف أنك كنت تحلم بأن ترى أبناءك يكبرون، وأن تفرح بهم، وأن تواصل كتابة ما لم تكتبه بعد.

لكن الحرب سرقتك منا، وسرقت منك كل ذلك.

ومع ذلك، لم تستطع أن تسرق منك الحكاية.

فها هو الكتاب يأتي اليوم ليقول إنك لم تختفِ.

أنت هنا.

في كل صفحة.

في كل قصيدة.

في كل حكاية يرويها من عرفوك.

في كل طالب وطالبة زرعت فيهم حب فلسطين، وسيقرؤونك وهم يحفظون قصيدتك «يا أحبائي»، التي اعتمدتها وزارة التربية والتعليم في المنهج الدراسي.

في كل صديق ما زال ينتظر اتصالك.

وفي كل صباح أفتقد فيه قهوتنا وحديثنا وسيجارتك التي كنت تمدها إليّ وأنت تقول: «مش مأخذين شي من الدنيا».

آه يا سليم...

كم أخذت هذه الحرب من أحبتنا.

وكم تركت خلفها من بيوت مهدمة، وأجساد تحت الركام، وأمهات وآباء لا يعرفون أين دُفن أبناؤهم.

لكنها، رغم كل هذا الخراب، لم تستطع أن تدفن الذاكرة.

ولذلك أقول لك اليوم:

نم هادئًا يا أبا مصطفى.

إن لم نستطع حتى الآن أن ننتشل جسدك من تحت الركام، فقد بدأنا ننتشل حكايتك. وها هو صديقنا ناصر يكتبك بكل وفاء.

وإن عجزنا عن أن نضعك في قبر يليق بك، فإننا نضع اسمك في ذاكرة الوطن.

وإن لم نعرف كيف كانت لحظتك الأخيرة، فإننا نعرف كيف كانت حياتك: شاعرًا، وإنسانًا، ورفيقًا، وأبًا، وفلسطينيًا ظل يحمل يافا في قلبه، وغزة في روحه، والوطن في قصيدته.

أما «صائد الأمواج»، فليس كتابًا عن سليم وحسب.

إنه شاهد على أن الركام، مهما ارتفع، لا يستطيع أن يدفن شاعرًا.

سليم النفار ما زال تحت الركام... لكنه ما زال ينشد للوطن.

اللاجئون الفلسطينيون والهوية الوطنية وتجديد الشرعية

بقلم:
سامر سويد «أبو عرب»

منذ وقوع النكبة الفلسطينية عام 1948، وما رافقها من تهجير قسري بفعل العدوان الإسرائيلي واحتلال أجزاء واسعة من فلسطين، وجد مئات الآلاف من أبناء شعبنا أنفسهم خارج وطنهم، موزعين في سوريا ولبنان والأردن وسائر بلدان اللجوء والشتات، ومع ذلك، لم يتحول اللجوء إلى قطيعة مع الوطن، بل ظل الفلسطيني، أينما كان، متمسكاً بهويته الوطنية وحقوقه المشروعة، وفي مقدمتها حق العودة وتقرير المصير وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس. وكان الفلسطينيون في بلدان اللجوء جزءاً أصيلاً من مسيرة النضال الوطني، وأسهموا، على امتداد عقود، في الحفاظ على القضية الفلسطينية حيّة في الوجدان العربي والدولي، وفي سوريا، كما في لبنان والأردن، شكّلت المخيمات والتجمعات الفلسطينية فضاءات لحماية الهوية الوطنية وتوارث الذاكرة، ومشاركة أبناء شعبنا في مختلف مراحل الثورة الفلسطينية والعمل الوطني.

وجاء تأسيس وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى «الأونروا» تعبيراً عن المسؤولية الدولية تجاه اللاجئين، وقد اضطلعت منذ تأسيسها بدور أساسي في توفير التعليم والصحة والإغاثة والخدمات الاجتماعية، غير أن استمرار قضية اللاجئين طوال هذه العقود يؤكد أن الأونروا ليست بديلاً عن الحل السياسي، ولا عن حق العودة، وأن إنهاء معاناة اللاجئين لا يكون بإلغاء قضيتهم أو شطب حقوقهم، بل بتنفيذ القرارات الدولية ذات الصلة وضمان حقوقهم الوطنية والإنسانية. وقد ازدادت معاناة اللاجئين الفلسطينيين في سوريا منذ عام 2011، حين تعرضت المخيمات والتجمعات الفلسطينية للنزوح والدمار والتهجير، داخل سوريا وخارجها، بما ضاعف أعباءهم الإنسانية والاجتماعية، ومن هنا تبرز مسؤوليتنا الوطنية في مواصلة دعم أبناء شعبنا، وتعزيز حضور منظمة التحرير الفلسطينية ومؤسساتها إلى جانبهم، والعمل بالتنسيق مع الأونروا وهيئة اللاجئين الفلسطينيين العرب وسائر المؤسسات المعنية على معالجة قضاياهم وصون حقوقهم.

إن صعوبة الظروف السياسية والاقتصادية التي تمر بها منظمة التحرير ومؤسساتها لا تبرر الابتعاد عن اللاجئين أو تركهم لمصيرهم، بل إن هذه الظروف تفرض إعادة بناء العلاقة معهم على أسس أكثر وضوحًا وفاعلية، والاستماع إلى احتياجاتهم، وتوحيد الجهود والأطر التي تخدم مصالحهم وتحافظ على هويتهم الوطنية، كما أن معالجة حالة الالتباس التي نشأت في بعض المخيمات والتجمعات بفعل الظروف الاستثنائية والصراعات الداخلية تتطلب مرجعية وطنية واضحة، بعيدًا عن تعدد الأطر واللجان التي قد تضعف وحدة التمثيل الفلسطيني.

وفي هذا السياق، تكتسب مسألة تجديد الشرعية الوطنية أهمية استثنائية، فالاستحقاقات الانتخابية المتعلقة بالمجلس التشريعي والمجلس الوطني الفلسطيني يجب أن تفتح الطريق أمام مشاركة حقيقية لأبناء شعبنا في الوطن والشتات، بما يعيد الاعتبار للإرادة الشعبية ويعزز شرعية المؤسسات الوطنية، ولا يجوز أن يبقى اللاجئون الفلسطينيون في الخارج خارج دائرة المشاركة وصناعة القرار، وهم الذين شكلوا ركيزة أساسية في مسيرة الثورة والحركة الوطنية الفلسطينية. إن التمثيل الحقيقي لا يقوم على التعيين وفق الاعتبارات العائلية أو العشائرية أو الفئوية، وإنما على الكفاءة والنزاهة والخبرة والعطاء الوطني والاستحقاق الشعبي، وتجديد الشرعية لا يتحقق بمجرد إجراء الانتخابات، بل بإعادة بناء الثقة بالمؤسسات، وتوسيع المشاركة، وضمان تمثيل عادل لكل مكونات الشعب الفلسطيني في الوطن والشتات. ويبقى اللاجئ الفلسطيني، في سوريا ولبنان والأردن وسائر أماكن اللجوء، جزءاً أصيلاً من الشعب الفلسطيني، ومن حقه أن يشارك في اختيار ممثليه وفي صياغة القرار الوطني، كما تبقى منظمة التحرير الفلسطينية الإطار الوطني الجامع للشعب الفلسطيني، الأمر الذي يتطلب الحفاظ عليها وتعزيز وحدتها وتجديد مؤسساتها، لا إضعافها أو إنشاء بدائل تنتقص من مكانتها التمثيلية. إن الحفاظ على الهوية الفلسطينية ليس فعلاً رمزياً، بل مسؤولية سياسية ووطنية متصلة بحقوق اللاجئين والثوابت الوطنية، وفي مقدمة هذه الحقوق حق العودة وتقرير المصير وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس، ومن هنا فإن تجديد الشرعية الوطنية يجب أن يسير بالتوازي مع حماية هذه الحقوق، وتعزيز الوحدة الوطنية، وتوسيع المشاركة الديمقراطية، وإعادة الاعتبار للشعب الفلسطيني باعتباره مصدر الشرعية وصاحب الحق في اختيار ممثليه وقيادته. إن المرحلة الراهنة تتطلب إعادة وصل الوطن بالشتات، والمؤسسات بالشعب، والشرعية بالإرادة الشعبية، فبقدر ما نحافظ على وحدة شعبنا وحقوق لاجئينا، ونصون منظمة التحرير ونجدّد مؤسساتها على أسس ديمقراطية، نكون أكثر قدرة على حماية مشروعنا الوطني ومواجهة محاولات تصفية القضية الفلسطينية وتبديد حقوق شعبنا.

كلمة ونص

بقلم: حسني شيلو

الانتخابات التشريعية والصين

بات معلوماً أن إجراء الانتخابات للمجلس التشريعي الفلسطيني، وإن برّره البعض بأنه حاجة ومصلحة وطنية ملحّة، وهو أمر صحيح، فإنه يأتي أيضاً استجابة لمطالب واشتراطات خارجية تتذرّع بها بعض الأطراف وتسوقها باعتبارها مدخلاً لتعزيز العلاقات والتعاون والدعم في مختلف المجالات، بما في ذلك احتياجات السلطة الوطنية الفلسطينية ومطالبها.

وفي غمرة التحضيرات والاستعدادات، يطلّ من نافذة هذا الملف حجم متزايد من الضغط و«الزنّ» من قبل دول الاتحاد الأوروبي، بوصفه جزءاً مما بات يعرف بمنظومة الإصلاح، على اعتبار أن السلطة الوطنية الفلسطينية تعاني من ترهّل واضح.

وهذا الضغط والتحركات الغربية تعبّر عنها أنشطة السفارات والسفراء والممثليات والقناصل والوفود والمبعوثين، من خلال اللقاءات مع كبار المسؤولين الفلسطينيين علناً، فضلاً عن لقاءات أخرى مع أقطاب وفعاليات مجتمعية، وفي المقابل، تراقب دولة الاحتلال وأجهزتها الأمنية، كما تراقب الإدارة الأمريكية، مجريات هذا الحراك؛ وهما جهتان تعملان على تحريك الأيدي الخفية في لعبة الانتخابات، للتأثير في نتائجها ومخرجاتها.

وفي المقابل، تفتح سفارة جمهورية الصين الشعبية وسفيرها سون تشن أبوابها أمام مختلف الفئات والشرائح الفلسطينية، للتباحث في تقديم ما تستطيع من دعم لمشاريع متعددة تعزّز صمود هذه البلدات والمدن، في وقت بات فيه التمويل الحكومي لها صفراً مربعاً.

والفرق واضح بين دعاة «الديمقراطية الوظيفية» وحقوق الإنسان المزعومة والمزيّفة، التي تخفي وراءها إملاءات سياسية واضحة لإعادة هندسة النظام السياسي الفلسطيني، وتجعل من الدعم المالي الذي بدأ ينظر إليه باعتباره عبئاً عليها، وسيلة للضغط والتدخل؛ فتظهر أنيابها وتعود إلى ارتداء ثوبها الاستعماري من جديد، من بوابة الإصلاح، وبين جمهورية الصين الشعبية، بسياستها الخارجية الواضحة القائمة على عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، والعمل معها على أساس المنفعة المشتركة والمصير المشترك.

لا أحد يرفض فكرة إجراء الانتخابات، ولا يحق لأحد التقليل من أهميتها أو من ضرورة التمسك بها، ولكن يحق لنا التساؤل عن توقيتها، وعن حجم التدخل الدولي والإقليمي الفجّ في شؤوننا الداخلية، وفي تشكيل وهندسة النظام السياسي القادم وأركانه ومكوّناته وصياغة تحالفات القوى المؤثرة فيه ، وهذا ليس محض تخوفات أو تكهنات؛ فإذا أخذنا في الاعتبار مواقف الحكومات التي تحاول التدخل وفرض اشتراطات علينا، ندرك حقيقة السيناريو المبيّت لنظامنا السياسي.

وعودة على بدء، فإن الرفاق في جمهورية الصين، وعبر سفارتهم في مدينة رام الله، يتطلعون أيضاً إلى هذه الانتخابات باعتبارها عملية ديمقراطية تخص الشعب الفلسطيني، وهم الأكثر اطلاعاً على الوضع الفلسطيني، والأكثر انفتاحاً على مختلف أحزابه وقواه ومؤسساته، ولربما تربطهم علاقات وثيقة بمختلف هذه الأطراف، لكنهم لم يتدخلوا في هذه اللعبة الديمقراطية، ولم يجعلوا من القضية الفلسطينية ورقة مساومة أو أداة للاستخدام الدولي، انطلاقاً من سياستهم الواقعية، فتلك السفارة الوحيدة التي تساهم وتعمل من دون أجندات، لصالح المواطن الفلسطيني، انطلاقاً من عمق تضامنها مع الشعب الفلسطيني وقضيته الوطنية.

فقد حافظت جمهورية الصين الشعبية على مسافة واحدة من مختلف القوى الفلسطينية، بل حاولت جمع شملها عبر بوابة بكين، وليس ترفاً أن يقول السفير الصيني سون تشن: «أكبر تحدٍّ يواجهني في فلسطين هو أن الوقت الذي أملكه لا يضاهي ما يتطلبه تعزيز الصداقة الفلسطينية الصينية»، لأن الصين هي الأقرب إلى فلسطين.

إنه قرب وعلاقات تاريخية ودعم مبدئي ثابت وراسخ يمكن الاعتماد عليه، ورغم ذلك، فإن ما أخشاه هو أن تخسر الرسمية الفلسطينية جمهورية الصين، كما خسرت ساحات عمل دولية أخرى، لعل أبرزها أفريقيا، وعلينا أن نقابل تعزيز هذه الصداقة بمزيد من القوة والاهتمام؛ فلجمهورية الصين الشعبية ساحات عمل دولية ونوافذ إقليمية تستطيع من خلالها إيصال الشعاع الفلسطيني نحو الوحدة الوطنية أولاً، والدولة المستقلة ثانياً، وهما مقوّمان يعدّان من ثوابت السياسة الخارجية الصينية.

الأخيرة

المشرف العام: د. احمد مجدلاني رئيس التحرير: حسني شيلو مدير التحرير: محمد علوش

هيئة التحرير: عايدة عم علي، د. فريد إسماعيل، خليل حمد، نائل موسى، انور أبو مور